تحديث عن الوضع الإنساني من مشاريع أطباء بلا حدود

الواقع والأسباب والآثار المترتبة على التهجير القسري المطوّل والمتكرر في الضفة الغربية

التهجير القسري. منذ 21 يناير/كانون الثاني، أدّت عملية "السور الحديدي" التي تنفّذها القوات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية إلى نزوح أكثر من **42,000 شخص** – معظمهم من ثلاثة مخيمات للاجئين في جنين وطولكرم إلى جانب أحياء وقرى محيطة بها. أفرغت القوات الإسرائيلية هذه المخيمات وأعادت تشكيلها مسببةً دمارًا واسعًا، كما أظهرت نية للبقاء فيها لأمد طويل ("للسنة القادمة" على الأقل)، **ممّا يمنع السكان من العودة.** وفي مناطق أخرى من الضفة الغربية، لا يزال الفلسطينيون يواجهون التهجير القسري نتيجة عدة الأسباب. فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **هُدِم 566 مبنًى خارج سياق العمليات العسكرية** بين 1 يناير/كانون الثاني و21 أبريل/ نيسان 2025، ما أدى إلى تهجير أكثر من 680 شخصًا. تبيّن هذه الأرقام **أن معدلات الهدم تفاقمت بنسبة 45 في المئة وارتفعت معدلات النزوح بنسبة 58 في المئة،** مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024.

في الضفة الغربية، **ترتبط حالات التهجير القسري بمجموعة من الصعوبات المتشابكة.** فالعوائق في الوصول إلى الرعاية الصحية وتزايد الاحتياجات النفسية والصعوبات المالية وفقدان سبل العيش، إلى جانب محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، كلّها عوامل تساهم في التهجير القسري، علمًا أنّ هذه المعاناة تزداد سوءًا بعد النزوح.

وبين فبراير/شباط وأواخر أبريل/نيسان 2025، قدّمت فرق أطباء بلا حدود الرعاية الصحية الأساسية **لأكثر من ألفي مريض، يشكّل النازحون ما يزيد عن 50 في المئة منهم،** وذلك من خلال عيادات متنقلة في 42 موقعًا عامًا ومأوى للنازحين في **طولكرم وجنين.** وتبقى **الأمراض المزمنة** من أبرز المشكلات الصحية لدى مرضى أطباء بلا حدود، **إذ يعاني 52 في المئة منهم من ارتفاع ضغط الدم أو السكري من النوع الثاني أو كليهما** – وهي حالات تتطلّب تناول الدواء بصورة مستمرة لتفادي مضاعفات خطيرة. ومع ذلك، يبقى وصول النازحين إلى الرعاية الصحية محدودًا للغاية. فمناخ العنف السائد ووجود القوات الإسرائيلية وكثرة القيود المفروضة على الحركة ونقص الأدوية على نطاق واسع داخل المراكز الصحية نتيجة حظر الأونروا والصعوبات المالية التي تواجهها وزارة الصحة من بين أمور أخرى، إضافة إلى كلفة النقل، كلها تمثّل عوائق كبيرة أمام الحصول على العلاج، لا سيّما وأن معظم الأشخاص فقدوا كل شيء عندما خرجوا من منازلهم، ولم يتمكّنوا غالبًا من أخذ شيء غير الملابس التي يرتدونها.

وحتى تاريخ 27 أبريل/نيسان 2025، قدّمت أطباء بلا حدود الدعم النفسي و/أو المساعدات الاجتماعية لما لا يقل عن 120 فلسطينيًا (23 عائلة) ممن تعرّضوا للتهجير القسري في محافظة **الخليل** نتيجة هدم منازلهم بشكل أساسي.

الهجمات على الرعاية الصحية وعرقلتها. في عامي 2023 و2024، دعمت أطباء بلا حدود تدريب 217 متطوعًا من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في محافظات نابلس وقلقيلية وطوباس. وتواصلت فرق أطباء بلا حدود مؤخرًا مع المتطوعين، فأفاد **80** منهم بأنهم قدّموا إسعافات أولية في حادثة وقعت مؤخرًا. **وكان 72 في المئة من هذه الحوادث ناجمًا عن حوادث عنف بطبيعتها،** علمًا أن **القوات الإسرائيلية** ضلعت في جميع أعمال العنف هذه تقريبًا (باستثناء حالتين)، والتي وقعت بشكل أساسي خلال عمليات عسكرية أو مداهمات تفتيش واعتقال. ومن بين 58 حادثة عنف، كان **العاملون في المجال الصحي أو المستجيبين الأوائل من الضحايا في 40 في المئة من هذه الحوادث.** أما في باقي الحالات، فكان الضحايا من السكان المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أنّ 84 في المئة من هذه الحوادث أدّت إلى تأخيرات كبيرة في تقديم الرعاية الطبية.

عند استطلاع آراء المتطوعين:

- أفاد **74 في المئة** منهم بأنهم **لا يشعرون بالأمان أثناء تقديم المساعدة الطبية التطوعية**.
- أبلغ **86 في المئة** بأنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، وكان من أبرز العوائق التي ذُكرت **الحواجز (70%) وأعمال العنف (61%)**. وقد أرجع معظمهم هذه الصعوبات في الوصول إلى تواجد القوات الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الحركة.
- أشار 86 في المئة إلى أنهم أو فرقهم **تعرّضوا للتهديد أو الهجوم أثناء تقديم الرعاية بشكل مباشر**.
- وأوضحت النسبة نفسها أن ارتداء رموز تشير إلى عملهم كمسعفين (مثل السترات أو الشارات) **لم يعزز** شعورهم بالأمان خلال العمل في الميدان.

في محافظة **الخليل** بين 14 فبراير/شباط و17 أبريل/نيسان، أُجبرت أطباء بلا حدود على وقف العمل **في ست** عيادات متنقّلة لدواعي أمنية وصعوبة تأمين عمليات التنقل وتنظيمها وتنسيقها. وفي يومي 28 و29 مارس/آذار، تعرّضت قرية جنبا (مسافر يطا) لهجوم عنيف بشكل خاص نفّذه جنود ومستوطنون إسرائيليون، ما أسفر عن نقل خمسة من سكان القرية إلى المستشفى – أُدخل منهم اثنان إلى وحدة العناية المركزة وكان بينهم طفل. وخلال الهجوم، تعرضت مدرسة القرية ومسجدها وجميع المنازل للتخريب، مما أثر على 25 عائلة. هذا **وهوجم المرفق الذي تستعمله أطباء بلا حدود لعيادتها المتنقلة في جنبا**، حيث تعرّض الأثاث والمغاسل والنوافذ للتدمير. ولا يزال سكان جنبا مهددين بالتهجير القسري إلى حد بعيد. وفي السادس من أبريل/نيسان، وأثناء مرور فريق العيادة المتنقلة في أطباء بلا حدود من حاجز فرش الهوى في الخليل، عمد مستوطنون إسرائيليون في سيارة إلى إشهار عصا باتجاه السيارات العالقة في الزحمة، بما في ذلك مركبة العيادة المتنقلة، وقد اعتُقد أنها سلاح ناري مما أثار حالة من الاضطراب. وبعد فترة وجيزة، وعند منطقة رأس الجورة، **ألقى جنود إسرائيليون الغاز المسيل للدموع على السيارات، بما في ذلك فريق أطباء بلا حدود**. وبسبب الاضطراب الذي تسببت به هذه الحوادث، ألغت أطباء بلا حدود العيادة المتنقلة.

أعمال العنف والصحة النفسية

في محافظتي **جنين وطولكرم**، استجابت أطباء بلا حدود لعملية "السور الحديدي" المستمرة بتقديم **الدعم النفسي إلى 576 شخصًا** في مارس/آذار. **وكان 83 في المئة من هؤلاء الأشخاص هم لاجئون جرى تهجيرهم قسرًا** من ثلاثة مخيمات استهدفتها القوات الإسرائيلية. وقد أعادت هذه الأحداث إحياء الصدمة الناجمة عن نكبة 1948 في أذهان مرضى كثر، وظهرت **هذه الصدمة المتوارَثة عبر الأجيال** على شكل أعراض اكتئاب/ واضطرابات في النوم والأكل، وآلام جسدية دوافعها نفسية، وقلق شديد، لا سيما أنهم غير قادرين على العودة إلى منازلهم التي دُمّرت أو حُوّلت إلى مناطق عسكرية من قبل القوات الإسرائيلية.

في محافظة **نابلس** في مارس/آذار، **كان 40 في المئة من مرضى أطباء بلا حدود** في عياداتها النفسية **يعانون من ضغوطات نفسية مرتبطة بالعنف**، بينهم 8 في المئة شهدوا على العنف بشكل مباشر. وتشير فرق أطباء بلا حدود المتنقلة التي تعمل في المجال النفسي في نابلس إلى **أن جميع حالات القلق لا تزال مرتبطة بواقع العيش تحت الاحتلال الإسرائيلي**، في استمرارٍ لما وُثّق خلال الأشهر الماضية. فالمرضى يبلغون عن ارتفاع ملحوظ في مستويات القلق المرتبط بتفاقم وتيرة التوغّلات العسكرية الإسرائيلية للقرى وحدّة العنف، فيها والتي قوّضت قدرات الوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل مباشر. وفي هذا الصدد، فُتحت عدة ملفات جديدة تخص أشخاصًا نزحوا أو عائلات فلسطينيين تعرّضوا للقتل أو

الاعتقال على يد القوات الإسرائيلية. تتعامل فرق أطباء بلا حدود أيضًا مع **عدد متزايد من مراهقين يفكّرون بالانتحار**، إذ يعبّرون عن شعورهم بانعدام أي مستقبل لهم في الضفة الغربية.

في محافظة **الخليل**، أجرت منظمة أطباء بلا حدود مسحًا شمل 197 عائلة، وسألت عما إذا كان أي فرد من العائلة قد شهد أو تعرّض لحادث عنف نفّذه مستوطنون أو جنود خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأظهرت النتائج أن في 25 في المئة من العائلات (49 عائلة)، شهد فرد واحد على الأقل على حادثة عنف، بينما أفادت 28.1 في المئة من العائلات (55 عائلة) بأن أحد أفرادها تعرّض لمثل هذه الحوادث. وأشار المشاركون إلى أن 15.1 في المئة من حوادث العنف (39 حادثة) ارتُكبت من قبل جنود، مقابل 38 في المئة (98 حادثة) نفّذها مستوطنون يرتدون ملابس مدنية، و20.9 في المئة (54 حادثة) نفّذها مستوطنون يرتدون الزي العسكري، فيما وقعت 22.9 في المئة من الحوادث (59 حادثة) بمشاركة الجنود والمستوطنين معًا. أما أكثر ما شهده الناس أو تعرّضوا إليه من أنواع عنف فكان "التهديد و/أو التخويف" (60 حالة بنسبة 30.6%)، تلاها "الاعتداء الجسدي" (32 حالة بنسبة 16.3%)، و"الهجمات على المحاصيل الزراعية أو الماشية" (31 حالة بنسبة 15.8%).

- بيّن المسح أن العيش في عائلة تعرَّض أحد أفرادها على الأقل للعنف يزيد احتمالية الإصابة بأعراض نفسية حادة بمقدار 2.3 مرة (نطاق الثقة بنسبة 95%: من 1.0 إلى 5.3) مقارنةً بالعائلات التي لم يتعرّض أي من أفرادها لمثل هذه التجارب.
- مع التعرّض لكل حادث عنف، تزداد درجة الأعراض النفسية شدةً بمقدار 0.36 نقطة، مما يشير إلى وجود علاقة جرعة–استجابة متوسطة، حيث يرتبط التعرّض لعدة أحداث عنيفة بارتفاع مستويات الضيق النفسي. ومن بين العائلات التي تعرّض أحد أفرادها على الأقل للعنف (55 أسرة)، تعرّض 38.2 في المئة لحادثين عنيفين، و25.4 في المئة لثلاثة حوادث، و10.9 في المئة لأربعة، و7.3 في المئة لخمسة حوادث، مما فاقم الأثر النفسي الناجم عن هذه الحوادث.

الظروف المعيشية والصعوبات المالية

في ظل هذه الظروف القهرية التي تتفاقم في الضفة الغربية حيث تتقاطع أعمال العنف اليومية مع فقدان سبل العيش، تُرك الكثير من الفلسطينيين في أوضاع معيشية هشة. في شمال الضفة الغربية، تواجه العائلات النازحة من المخيمات ظروفًا قاسية بعدما أُجبرت على مغادرة منازلها وترك ممتلكاتها ورائها. واليوم، يقيم كثيرون في مساكن مستأجرة، غالبًا غير مفروشة، أو في مآوٍ عامة أو مبانٍ غير مكتملة البناء، في ظل التآكل السريع لمدّخراتهم وتزايد احتياجاتهم اليومية. وفي هذا السياق، سارعت فرق أطباء بلا حدود للاستجابة للأزمة حيث لم تتمكن الجهات الأخرى من العمل، فنظّمت خلال شهر مارس/آذار **20 عملية توزيع** في **جنين وطولكرم** بالتعاون مع شركاء محليين. وشملت هذه التوزيعات **أكثر من 900 بطانية ووسادة وفراش**، بالإضافة إلى نحو **360 من المواد غير الغذائية** (مثل مستلزمات النظافة الصحية والفوط الصحية وحفاضات الأطفال والملابس)، فضلًا عن توزيع أكثر من **450 طردًا غذائيًا للعائلات**. هذا وتقدم فرق أطباء بلا حدود في طولكرم دعمًا محوريًا لقرابة 450 نازحًا يقيمون في مبانٍ غير مكتملة، إذ توزّع سخّانات كهربائية ومائية وخزّانات مياه ومرافق للاستحمام بهدف تحسين ظروفهم المعيشية.

وفي محافظة **الخليل**، طُلب من 197 مشاركًا تقييم الوضع المالي لعائلاتهم منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتحديد ما إذا كان قد تدهور أو تحسّن أو بقي على حاله. وقد أفادت أغلبية المشاركين بأن وضعهم المالي "تدهور إلى حدّ ما"

(95 مشاركًا بنسبة 48.5%) أو "تدهور بشكل كبير" (65 مشاركًا بنسبة 33.2%). ومن بين الأفراد الذين شهدوا تدهورًا في وضعهم المالي، شملت أبرز العوامل المساهمة التي ذكروها "إلغاء تصاريح العمل" (118 مشاركًا بنسبة 73.8%) و"ارتفاع تكاليف المعيشة" (58 مشاركًا بنسبة 36.2%) و"القيود على الحركة" (53 مشاركًا بنسبة 33.1%) و"الاعتداءات على مصادر الرزق أو عرقلتها" (45 مشاركًا بنسبة 28.1%).

الصعوبات المالية والصحة النفسية: أظهرت البيانات أن المشاركين من العائلات التي شهدت تدهورًا كبيرًا في أوضاعها المالية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانوا أكثر عرضة للإصابة بأعراض نفسية حادة بمقدار 2.7 مرة (نطاق الثقة بنسبة 95٪: من 1.4 إلى 5.3) مقارنةً بالمشاركين المنحدرين من عائلات لم تتدهور أوضاعها المالية.

القدرة على الوصول إلى المياه والكهرباء

لا يزال الوصول إلى المياه محدودًا للغاية في أجزاء من الضفة الغربية، ما ينعكس سلبًا على الصحة العامة والحياة اليومية. ففي **جنين وطولكرم**، وفي ظل التوغّلات العسكرية الإسرائيلية، أسفر الانقطاع المستمر في خدمات الكهرباء والمياه داخل المرافق الصحية عن تعطيل الخدمات الصحية والإضرار بسلسلة التبريد اللازمة لتخزين الأدوية بشكل آمن. وفي منتصف مارس/آذار، انقطعت المياه **عن قرابة ثلاثة آلاف شخص في جنين لمدة أسبوع كامل**. وبحسب تقييم الاحتياجات الأخير الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بات اللاجئون الذين نزحوا داخل المنطقة يعتمدون على المياه المعبأة بشكل كبير لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي هذا السياق، دعمت أطباء بلا حدود مستشفى خليل سليمان، وهو المستشفى الرئيسي في **جنين**، من خلال **توفير 402 شاحنة محمّلة بالمياه** بعد انقطاعها عن المستشفى – في المرة الأولى في فبراير/شباط بعدما ألحقت القوات الإسرائيلية أضرارًا بالبنية التحتية مدمّرةً أنابيب المياه، ثم مرة أخرى في الشهر التالي بعد تعليق إمدادات المياه بسبب فواتير غير مدفوعة. وفي **طوباس**، استجابت فرق أطباء بلا حدود لاحتياجات السكان في مخيم الفارعة، حيث وزّعت **أطقم مستلزمات النظافة الصحية على مئة عائلة** أُجبرت على الفرار من منازلها بعد توسّع عملية السور الحديدي لتشمل طوباس، قبل أن يُسمح للناس بالعودة بعد عشرة أيام.

وفي محافظة **الخليل**، أفاد 53.3 في المئة من العائلات التي شملها المسح، أي ما يعادل 105 من أصل 197 عائلة، بأنها واجهت صعوبات في الحصول على المياه النظيفة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فيما أبلغ 18 في المئة منها (35 عائلة) عن انقطاع المياه لمدة تتجاوز 15 يومًا.

- بحسب إفادات الأشخاص الذين واجهوا صعوبات في الحصول على المياه النظيفة، تمثّلت أكثر المشكلات شيوعًا في "العوائق المالية (مثل تكلفة المياه أو المواصلات المرتفعة)" (72 عائلة بنسبة 41.1 %)، و"التهديد أو التخويف من قبل المستوطنين" (33 عائلة بنسبة 18.9%)، و"العوائق المادية (مثل نقاط العبور المغلقة)" (21 عائلة بنسبة 12%).
- وعند سؤالهم عن تأثير صعوبات الوصول إلى المياه على حياتهم وأنشطتهم اليومية، تمحورت أبرز الإجابات حول "صعوبة أداء الأعمال والمهام المنزلية اليومية" (87 حالة بنسبة 22.3%)، و"زيادة في التوتر أو القلق المرتبط بالحصول على المياه" (61 بنسبة 15.6%)، و"الآثار على النظافة الشخصية" (57 عائلة بنسبة 14.6%).

المطالب والتوصيات الموجّهة إلى الدول الثالثة

ندعو الدول الثالثة إلى **التحرك العاجل**، بما يتجاوز حدود الإدانة، لضمان قيام الحكومة الإسرائيلية بما يلي:

- وقف جميع الممارسات **التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان**، والمطالبة بالتزام إسرائيل بتعهداتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر **النقل القسري** للأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة،

والوفاء بواجباتها القانونية كقوة احتلال لضمان حماية وكرامة وسلامة السكان الفلسطينيين، بما يشمل إعمال حقوقهم الأساسية وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية وتسهيل عودتهم الآمنة إلى منازلهم.

- إنهاء **العقاب الجماعي** وغيره من **التدابير القسرية** التي تؤدي إلى التهجير القسري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود الشديدة والمنهجية على الحركة، وهدم المساكن والمنشآت الزراعية، والتوغّلات العسكرية الممتدة التي **تهدف بشكل متعمَّد** إلى تهجير المجتمعات المتضررة قسرًا ومنع عودتها، والاستخدام غير المتناسب للقوة، وفرض الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات الأساسية والمياه النظيفة.
- ضمان حماية الفلسطينيين وأطفالهم من **عنف المستوطنين** ومنع شن الهجمات بحقهم.
- إزالة **القيود على الحركة** التي تعرقل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية وتقيّد العمل الإنساني.
- الامتناع عن عرقلة **جهود توسيع المساعدات الإنسانية المنسقة**، بل تسهيلها، مع إعطاء الأولوية لوصول السكان إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتوزيع الغذاء ومياه الشرب الآمنة، وتوفير مواد إيواء مناسبة ومواد غير غذائية بما في ذلك أطقم مستلزمات النظافة الصحية للمجتمعات المتأثرة بالنزوح.
- وقف جميع المحاولات **لاستغلال وتقليص المساعدات الإنسانية**، بما يشمل إزالة العقبات البيروقراطية والإدارية، وضمان احترام إجراءات التسجيل الحالية، وتوفير تأشيرات العمل للعاملين في المجال الإنساني.
- إنهاء جميع التدابير القسرية التي يبدو أنها تهدف إلى **ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل**، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العمليات العسكرية الواسعة والممتدة، وعوائق تقديم المساعدات الطبية والإنسانية وتلقّيها، والعقاب الجماعي الذي يشمل هدم المنازل وعنف المستوطنين وقيود الحركة.